

الاحتجاجات تجتاح الدول: ماذا عن الاقتصاد العالمي؟

صلاح الدين بلال

قبل تسع سنوات، قلبت سلسلة من احتجاجات الشوارع في جميع أنحاء الشرق الأوسط -بدأت في تونس- المنطقة رأساً على عقب، وأصبحت تُعرف بالربيع العربي، وخلال الأسابيع الماضية بدء شيء مشابه، ولكن على ما يبدو اخذ لوناً عالمياً، فمن تشيلي إلى لبنان ومن العراق إلى الهند، شهد العالم إضرابات ومسيرات وأعمال شغب وتمرد، ولكن هل هنالك عنصر مشترك لهذا الخريف من الاحتجاج؟ فللوهلة الأولى، تبدو سياسات كل من هذه الاحتجاجات مختلفة كلياً، لكنها تحدث جميعها على خلفية مقلقة، وهي تراجع النمو الاقتصادي العالمي، فخلال العام الماضي، خفّض صندوق النقد الدولي بشكل حاد تقديراته لعام 2019، محذراً من أن "الاقتصاد العالمي يشهد تباطؤاً متزامناً"، حيث بات ينمو "بأبطأ وتيرة له منذ الأزمة المالية العالمية"، وبالتالي عندما ينهار النمو، تزداد المخاوف، وخاصة بين الطبقة الوسطى التي تشعر بالضغط، وتغضب من الفساد، وعدم المساواة، وتتمتع بالقدرة على التعبير عن غضبها. في تشيلي، أدى ارتفاع أسعار تذاكر مترو الأنفاق إلى أسوأ أعمال عنف في الشوارع منذ عقود، كما أن الاضطرابات تحدث في مناخ من التوقعات المتضائلة، فمنذ وقت ليس ببعيد، كانت تشيلي من ألمع اقتصاديات أمريكا اللاتينية، حيث نما اقتصادها بنسبة 6% في التسعينيات من القرن الماضي، و4% في العقد الأول من القرن الـ21، وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، بلغ متوسط النمو 2%، وخفّض صندوق النقد الدولي تقديراته لأمريكا اللاتينية ككل من 2% إلى 0.2% في العام الماضي، وبالتالي فإن ما يحدث الآن في تشيلي هو نتيجة إضافية للانكفاء الأمريكي، لكون هذا البلد يمثل الحديقة الخلفية لواشنطن في أمريكا اللاتينية، وشهد خلال السنوات الماضية طفرات مبهرة من الازدهار بسبب التركيز السياسي والاقتصادي الأمريكي عليه. أما على الشطر الآخر من العالم، فهنالك الوضع المتأزم في لبنان الذي كانت شرارة الاحتجاجات فيه مطالب اقتصادية، وصلت الآن إلى المطالبة الشعبية بتغيير سياسي شامل، ناهيك عن حالة الانخفاض في النمو التي تشهدها البلاد، والتي وصلت إلى 0%، وهي الظاهرة التي تعاني منها أيضاً أغنى دول العالم، إذ يلاحظ خوسيه لويس دازا، وهو مدير صناديق مالية في نيويورك، أن مجموعة الدول السبع قد نمت خلال العقد الماضي بمعدل نصف ما كانت عليه خلال العشرين سنة الماضية، على الرغم من حقيقة أن العديد من البنوك المركزية خفضت أسعار الفائدة إلى مستويات تاريخية، وبالتالي فمن المحتمل أن تكون ألمانيا، وهي المحرك الاقتصادي لأوروبا، قد دخلت هي الأخرى في حالة ركود، وفقاً لبنكها المركزي.

إن أسباب الاحتجاجات كثيرة، لكن على مدار الأعوام القليلة الماضية، صعّدت الشعوبية والقومية في جميع أنحاء العالم-وجاءت معها سياسات قصيرة النظر-تعطّل النمو على المدى البعيد-. ولا تقتصر هذه المشكلة على الديمقراطيات، فقد كانت الصين ثاني أفضل مصدر للحبوية الاقتصادية في العالم، بعد الولايات المتحدة، ولكن منذ صعود شي جين بينغ إلى الرئاسة في عام 2013، ابتعدت البلاد عن إصلاحات رئيسية في الأسواق، كما منحت بكين في السنوات الأخيرة ائتمانات ودعم سخي للمؤسسات المملوكة للدولة، وحرمت القطاع الخاص من الموارد، وبالتالي كانت النتيجة تباطؤ كبير في النمو الصيني، كما باتت للصين ذات أهمية كبيرة دولياً بسبب أن تباطؤها له تداعيات خارج حدودها، فقد كان أحد الأسباب الرئيسية لمشكلات ألمانيا هو انخفاض الطلب الصيني على سلعها. وفي الهند، يزعج المتظاهرون بسبب سعر نبات البصل، حيث صوّر رئيس الوزراء ناريندرا مودي نفسه في حملته الانتخابية كمصلح للسوق، لكنه حكم البلاد كخبير إحصائي، فقد زاد من التبرعات الممنوحة للمزارعين، ورفض الإصلاح الجاد للقطاع المالي المملوك بشكل كبير للدولة، هذا بالإضافة إلى حالة التباطؤ في النمو بالهند، والتي وصلت إلى 6%، أو ربما أقل لأنه يبدو أن الحكومة تستخدم إحصاءات مبالغاً فيها.

أما في المكسيك، فلقد أدّت أجندة الرئيس الشعبوي اليساري أندريس مانويل لوبيز أوبرادور المناهضة للأعمال التجارية إلى ركود الاقتصاد، كما صنفت شركة "فيتش" ديون شركة النفط المملوكة للدولة هناك على أنها سندات غير مرغوب فيها، ليصل النمو الاقتصادي الآن في المكسيك إلى نسبة 0%.

يوضح صندوق النقد الدولي أن "ضعف النمو مدفوع من تدهور حاد في الصناعات التحويلية والتجارة العالمية، مع تقويض ارتفاع الرسوم الجمركية وعدم اليقين بشأن السياسة التجارية للاستثمار والطلب على السلع الرأسمالية"، لتبقى الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تتمتع بصحة اقتصادية جيدة، ولكن يبقى السؤال إلى متى يمكن أن تظل كذلك؟ حيث يشهد العالم حالة من عدم اليقين، فمن المحتمل أن يُطبق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وفي واشنطن ثمة ضغوطات كبيرة من أجل إقالة الرئيس ترامب، وتستمر التوترات بين الصين والولايات المتحدة، وبالتالي إذا ظلت الأمور تتدهور، فلن يتبقى لدى الحكومات الكثير من الذخيرة، بعد أن تراكمت عليها ديون كبيرة، وعرضت بالفعل أسعار فائدة منخفضة للغاية.

إن الاحتجاجات السياسية ناتجة عن مزيج غريب من العوامل: التوقعات المنخفضة، تزايد عدم المساواة، والفساد المستعصي، تكسب الثروات في أيدي طبقة محدودة أغلبها مقربة من

الحاكم، أو جزء من الحكومة والأجهزة النافذة، وفشل البرامج السياسية والاقتصادية، والشعور العميق بالإحباط.

وبالتالي كلما تتعثر معدلات النمو، تزداد وتيرة الاحتجاجات الشعبية التي لا تفرق أبداً بين السياسة والاقتصاد، فالاقتصاد الضعيف تتحمل مسؤوليته النخب السياسية الحاكمة، بسبب مشكلات الفساد والترهل الإداري الحكومي، والبيروقراطية، وانقسام المؤسسات الرسمية في صناعة القرار السياسي المؤثر على اقتصاديات البلدان.